

منتدى البحوث الاقتصادية والمبادرة الخليجية

منتدى البحوث الاقتصادية:

تأسس منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) في عام ١٩٩٣ كشبكة اقليمية تهدف الى تقديم أبحاث اقتصادية ذات جودة عالية تسهم في التطور الاقتصادي والتنمية المستدامة لدول المنطقة، ومنذ تأسيسه، نفذ المنتدى مجموعة متنوعة من الأنشطة البحثية بهدف سد الفجوات المعرفية ورفد صانعي السياسات بالقضايا الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتتمثل أهدافه الرئيسية في:

- بناء قاعدة صلبة وقوية للأبحاث الاقتصادية ذات الجودة العالية تخدم متخذي القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- توسيع دائرة الشراكة مع الجامعات والمؤسسات التي تشاركه نفس الفكر والتوجه بهدف خلق شبكة إقليمية قوية واسعة الانتشار، لتبادل الأفكار والخبرات وتقديم بحوث رصينة تسهم بشكل مباشر في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة
- اقتراح سبل ووسائل التصدي للعديد من المشاكل الهيكلية والاستراتيجية التي تواجه اقتصادات دول المنطقة، مما يسهل على واضعي السياسات وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي تبني السبل الناجعة في مواجهة التحول السياسي والاقتصادي الذي يواجه العالم بصورة عامة.

وحيث أن البحوث الموجهة نحو السياسات أصبحت أكثر أهمية في صياغة خطط الإنعاش الكافية في مثل هذا الوقت الحرج للاقتصاد العالمي، الذي تضرر بشدة من جائحة COVID-19، فإن الدول العربية بما فيها الخليجية، أضحت بأمس الحاجة إلى اعتماد الدراسات العلمية الرصينة كمكون أساسي في اتخاذ

القرارات الاقتصادية واعتماد السياسات الإنمائية. من هذا المنطلق ظهرت فكرة المبادرة الخليجية للبحوث الاقتصادية.

المبادرة الخليجية للبحوث الاقتصادية:

في مايو ٢٠١٩ أطلق المنتدى مبادرة البحوث الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي (GCCERI) بشراكة استراتيجية مع الجامعات الخليجية والأجنبية العاملة في دول المجلس بالإضافة الى مؤسسات صنع القرار، بغرض توسيع قاعدة المشاركة في البحوث العلمية وبناء قدرات الباحثين الخليجين.

أهداف المبادرة:

فمن ضمن استراتيجية المنتدى الرامية إلى توجيه البحث العلمي لصالح صناعة القرار السياسي في المنطقة، تهدف المبادرة من خلال هذه الشراكة الاستراتيجية إلى:

- بناء شبكة بحثية يتفاعل فيها الباحثين من دول مجلس التعاون الخليجي مع مجموعة من الباحثين المتميزين في منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) الأوسع من خلال تبادل الأفكار، والتعاون في البحوث الموجهة نحو السياسات.
- يسعى المنتدى إلى بذل الجهد المطلوب وتقديم الدعم المناسب لضمان نجاح هذه المبادرة الرائدة لتكون منصة تفاعلية تقدم البحوث الرصينة. بهدف سد الفجوات المعرفية ومعالجة التحديات الاقتصادية والتنمية البشرية في المنطقة.

تم تدشين هذه المبادرة في ديسمبر ٢٠١٩ بعقد مؤتمرها الأول بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان وقد كان تجسيداً للتعاون المثمر مع المنتدى. وفي ديسمبر 2020 تمت دعوة الباحثين للمشاركة بتقديم أوراق عمل وبحوث للمؤتمر الثاني للمبادرة

الخليجية. وقد عقد المؤتمر في مارس 2021 إسفيريا عن طريق تطبيق زووم، نسبة لظروف الإغلاق التي انتظمت العالم بأجمعه بسبب جائحة الكورونا.

إضاءة حول المؤتمر الأول:

- عقد المؤتمر الأول تحت شعار: **(دول مجلس التعاون الخليجي في خضم التغييرات العالمية)**
- حضر المؤتمر أكثر من ١٣٠ مشارك من الباحثين والأكاديميين ومنسوبي مؤسسات السياسات الاقتصادية من مختلف الدول الخليجية والدول العربية الأخرى.
- بالإضافة الي الجلسات الحوارية المتعددة، ناقش المؤتمر ١٦ ورقة عمل تم اختيارها من بين ٤٩ ورقة بواسطة لجنة مختصة طبقت معايير الجودة واعتمدت أهمية القضايا المطروحة بالنسبة للاقتصادات الخليجية كمعيار أساسي في الاختيار.
- تم نشر بعضها ضمن سلسلة أوراق العمل التي ينشرها المنتدى.

إضاءة حول المؤتمر الثاني:

- عقد المؤتمر الثاني تحت شعار: **(الاقتصادات الخليجية في أعقاب جائحة كورونا - الطريق إلى التعافي)**
- هدف المؤتمر إلى مناقشة تأثير جائحة كورونا على الاقتصادات الخليجية - الدروس المستفادة وسبل التعافي منها.
- شارك في المؤتمر شخصيات على مستوى عال من الوزراء وواضعي السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي والمنظمات العالمية:

○ معالي عهود الرومي، وزيرة الدولة للتطوير الحكومي والمستقبل – دولة الإمارات العربية المتحدة

○ معالي الدكتورة/ رول دش تي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)

○ الدكتور / دانيال كاندا، صندوق النقد الدولي

- بالإضافة الى باحثين من مختلف الجامعات الخليجية ومراكز السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي.

- وتم تنظيم المؤتمر بالشراكة مع لجنة تحكيم شملت باحثين من منتدى البحوث الاقتصادية وشركائه من اتحاد الجامعات الخليجية ومؤسسات السياسات العامة.

وشمل المؤتمر عددا من جلسات النقاش العامة وقدمت من خلاله 13 ورقة عمل اختيرت حسب القواعد المتبعة بالنسبة للتحكيم والأولويات ووصل عدد المشاركين في جلسات المؤتمر إلى 250 مشارك على مدى يومين.

وحيث أن المؤتمرات العلمية التي عقدت في السنتين الماضيتين أكدت على أهمية التزام المنتدى وشركائه في مجلس التعاون الخليجي برعاية المبادرة وجعلها منصة منتظمة للبحوث القائمة على المعرفة وحوار السياسات، فإن المبادرة وبدعم من منتدى البحوث الاقتصادية ستستمر في تقديم المشاريع البحثية والمؤتمرات العلمية وورش العمل والبرامج التدريبية المختلفة التي تهتم باقتصادات دول مجلس التعاون وتعني بقضايا الساعة.

أهم المواضيع على أجندة المبادرة:

إن منتدى البحوث الاقتصادية والمبادرة الخليجية في سعيهم لاستشراف مستقبل دول المجلس الاقتصادي، حددت بعض الأولويات والأهداف البحثية التي ستضمن في خطتها الاستراتيجية في الأعوام القليلة القادمة، والتي من أهمها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولاً:

تمر اقتصادات دول المجلس بتحولات هيكلية فقد تم تحديد اقتصاد المعرفة كركن أساسي في قيادة مسيرة النمو المستدام للارتقاء بمزايا الدول التنافسية كبيئة محفزة للاستثمار. وحيث إن الإطار الأساسي لاقتصاد المعرفة يتمثل في استدامة الاستثمار في التعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والمؤسسي التي ستؤدي إلى زيادة في استخدام وخلق المعرفة في الإنتاج الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام، فن أثر التحول الرقمي والابتكار وتكنولوجيا المعلومات سيكون له حيزاً أساسياً في البرامج البحثية التي ستتركز عليها المبادرة.

ثانياً:

أن الاستدامة ومصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الابتكار الأخضر هي من الأهداف الرئيسية للخطط الاستراتيجية في دول مجلس التعاون، ففي هذا الإطار فإن الجهود البحثية ستوجه لمعرفة القنوات التي من خلالها يمكن أن تستفيد دول مجلس التعاون من إمكانات الطاقة المتجددة والسبل المثلى للتحول إلى الطاقة النظيفة.

ثالثاً:

حيث أن جميع دول المجلس تسعى إلى إعادة النظر في دور الدولة وإعادة تقييم الأهداف النهائية للمؤسسات المملوكة لها وحوكمتها، وتعزيز الابتكار والنمو في القطاع الخاص الديناميكي. لذلك

فأن تقوية الحماية الاجتماعية وتوسيع نوعية وتغطية شبكات الأمان وتوجيه الدعم المناسب نحو الصحة والتعليم أصبح هدفاً ضرورياً خصوصاً في ظل وجود قدر كبير من عدم اليقين بالنسبة لجائحة كورونا مما يفرض ضرورة الاهتمام بتبني خطة إنعاش مستدام تستهدف السياسات الرامية إلى الحفاظ على قوة العمل ودخل الأفراد مع دعم الطلب الكلي والذي يعتبر الطريقة الأكثر فعالية لضمان أن الصدمة من الوباء وحتى إن كانت مؤقتة لن تؤدي إلى انعكاسات طويلة الأمد على الاقتصاد الوطني نتيجة الآثار السلبية المدمرة التي استهدفت رأس المال البشري والمادي والمالي. لذلك فإن المبادرة ستعني بدراسة السبل والوسائل الساعية إلى حماية النظم الاجتماعية، وتوفير الحماية للفئات الضعيفة.

رابعاً:

إن تعزيز الأطر المالية وتجنب السياسات العامة المسيرة للتقلبات الدورية في الاقتصاد العالمي وتقلبات أسعار النفط تستوجب توفير احتياطات وقائية كافية لتخفيف حدة التراجع في الإيرادات المالية ولا يضر بخطط التنمية وتنفيذ المشاريع الحيوية. لذلك فإنه من الضروري أن تلعب إدارة الدين والتمويل العالمي والحيز المالي والنمو دوراً في خطة المبادرة الخليجية البحثية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع: www.erf.org.eg.